



2025; 21(1); 544 –589

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal(OIJ)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj>

<https://doi.org/10.52981/v21i1.3260>



ISSN: 5361-1858

أقوال السلف في دراسة ألفاظ حديث السبعة (أنزل . على سبعة . أحرف)

دراسة استقرائية تحليلية مصطلحية

د. سلوى بنت أحمد محمد الحارثي¹

¹ الأستاذ المشارك - بقسم القراءات - جامعة الطائف

للاستشهاد بهذا المقال:

سلوى بنت أحمد محمد الحارثي، أقوال السلف في دراسة ألفاظ حديث السبعة (أنزل . على سبعة . أحرف) دراسة استقرائية تحليلية مصطلحية،
مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oiujv21i1.3260>

المستخلص :

خُصِّصت هذه الدراسة لبيان دلالات ألفاظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "أنزل القرآن على سبعة أحرف"، دون التعرض لمعناه العام.

وقد حيرَ حديث الأحرف السبعة الأئمة منذ القدم، وطال الخلاف ألفاظ الحديث وأبعاد دلالاتها، فتشعبت المسائل، وكثر النزاع. إن قضية الأحرف السبعة تُعد من أهم المباحث المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه، وهذه الدراسة تسهم في مسار معنى الأحرف السبعة التي حار في تفسيرها العلماء، حيث تهدف إلى جمع خلاقات الأئمة حول مفردات الحديث، ومحاولة الفصل بين الخلافات.

وقد جَدَّتْ هذه الدراسة في تتبع تأويلات السلف وتوجيههم للموصوف بلفظ (الإنزال) في الحديث، وأسفرت عن بيان المنهج السلفي في تأويل معنى الإنزال، وما ينبغي على المسلم اعتقاده تجاه الغيبيات، وفق منهج استقرائي تحليلي مقارن.

وتميزت هذه الدراسة بمحاولة الفصل بين الخلافات في تأويل معنى العدد (سبعة)، و(الأحرف)، والقطع في دلالتها، وتعيين المراد منهما بمجموع من القرائن والمرجحات، ولفت نظر للمتخصصين في القرآن وعلومه إلى التوجه نحو حسم قضايا الخلاف بمجموع القرائن والمرجحات حسب معطيات المسائل.

Abstract

Praise be to God, and peace be upon His chosen servants. Afterwards

This study is devoted to clarifying the implications of the words of the hadith of the Prophet (peace and blessings be upon him): "The Qur'an was revealed in seven letters," without addressing its general meaning

The hadith of the seven letters has puzzled the imams since ancient times, and disagreement over the wording of the hadith and related issues has persisted, leading to complex issues and widespread disputes.

The issue of the seven letters is one of the most important topics related to the Holy Qur'an and its sciences. This study contributes to the meaning of the seven letters mentioned by scholars.

It aims to reconcile the disagreements of the imams regarding the vocabulary of the hadith and attempt to resolve these disagreements.

This study has endeavored to trace the interpretations of the early Muslims and their guidance regarding the term "revelation" in the hadith. It has resulted in clarifying the Salafi approach to interpreting the meaning of revelation and what a Muslim should believe regarding the unseen, using an inductive, analytical, and comparative approach. This study was distinguished by its attempt to separate the differences in the interpretation of the meaning of the number (seven) and (letters), and to determine their meaning, and to determine what is meant by them with a set of indications and weights, while stating that the method that the predecessors accepted in interpreting the revelation is to carry it to the true meaning, and drawing the attention of specialists in the Qur'an and its sciences to the direction towards resolving the issues of disagreement.

المقدمة:

"الحمد لله على التوفيق، والشكر لله على التحقيق، وأشهد أن لا إله إلا هو شهادة سالك من الدليل أوضح طريق، ومنزه له عما لا يجوز ولا يليق، وصلى الله على أشرف فصيح، وأطرف منطيق، محمد أرفق نبي بأمته وأطف شفيق، وعلى أصحابه وأزواجه وأتباعه إلى يوم الجمع والتفريق، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد"⁽¹⁾:

لقد تواترت أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف وتعددت طرقه، ومع ذلك فقد استشكل على أئمة الشأن وغيرهم المراد منه، يقول ابن الجزري: "ولا زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة..."⁽²⁾.

فقد كان محل اختلاف العلماء واجتهاداتهم، وبلغت أقوال المجتهدين في بيانه أربعين قولاً منها ما يصلح للاعتبار والنظر، ومنها أقوال قد قالها قائلوها من غير أن يكون لهم سند معتبر.

ولا يزال حديث (الأحرف السبعة) مشكلاً إلى اليوم، رغم كل الاجتهادات في تفسيره وبيانه، وما أولاه سلف الأمة وخلفهم من عناية ورعاية، إذ لا يمكن التسليم بأي قول منها بسبب ما يرد على كل قول من معارضات، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "الأحرف السبعة فيما أرى لغز الألباز في تاريخ القرآن، بل هي مصدر مشكلات هذا التاريخ، ولذلك كثرت في تفسيرها الاجتهادات، وتعددت الآراء قديماً وحديثاً، دون أن تنتهي إلى رأي قاطع، أو تفسير شاف كاف، مع أنها بلغت فيما ذكره السيوطي أربعين قولاً"⁽³⁾.

وعلى إثر هذه الخلافات كانت هناك توجهات أخر نحو تحليل ألفاظ الحديث بغية الكشف عن المعنى العام للحديث، وفصل الخلاف بين الأئمة، وهو منصب على قول النبي صلى الله عليه وسلم "أنزل القرآن على سبعة أحرف"⁽⁴⁾.

وقد نالت ألفاظ الحديث بعض ما نال الحديث في معناه المجمل من الخلاف، وحمّلت الألفاظ من المعاني كل حسب اجتهاده في فهمه للحديث بمعناه العام، وقد ملئت كتب المتقدمين والمتأخرين بتلك الخلاف، وكلها أضرب من البيان محتملة.

(1) "نواسخ القرآن" للحافظ جمال الدين ابن الجوزي، ص: 10.

(2) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (26/1).

(3) "تاريخ القرآن" لعبد الصبور شاهين ص 74.

(4) أخرجه البخاري في "صحيحه" في "باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة" (194/6)، ومسلم في "صحيحه" في "باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف" (561/1) حديث صحيح، متفق عليه.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "الأحرف السبعة مشكلة في ذاتها، بل هي عدة مشكلات، مشكلة (الحرف) وما يراد به في إطار النصوص، ومشكلة المراد بالعدد (سبعة)، ومشكلة ماهية (الأحرف السبعة)، أي كيفية قراءة، كما يقول النص: (اقرأ على سبعة أحرف)؟ أم هي صفة تنزيل (أنزل القرآن على سبعة أحرف)؟"⁽¹⁾.

وإن من المؤلفين في الدراسات المصطلحية استعمال خاصية التنقيب عن دلالات الألفاظ لإظهار معنى زائد، أو الجزم بمعنى قد يحتمل النص غيره، ولا يكون ذلك قبل فهم المعنى العام من خطاب الشارع، بيد أن الحال مع المصطلحات الواردة في حديث الأحرف السبعة أخذ وجهة مختلفة، فقد عمد أئمة الشأن إلى التنقيب عن معاني الألفاظ طريقة للوصول إلى معنى الحديث العام، الذي أشكل معناه على الأمة قروناً متتابعة، الأمر الذي جر إلى تفرع الخلاف وتشعبه مسائله إلى أن صار عقداً لا يرجى حله.

لا شك أن التخبط والعشوائية في الكشف عن المصطلح الشرعي لا يليق ولا يصح قبل فهم مراد الشارع من خطاب التكليف، وإلا ما الفائدة من دراسة المصطلح الشرعي لتعيين المراد وتحديده والمعنى العام لم يفهم بعد، والقراء معذورون في ذلك للغموض الذي حف خطاب الإذن في القراءة على سبعة أحرف، فنجد أن بعض التفسيرات قد جنحت عما أريد بخطاب التكليف، وهذه لفظة لكل باحث في هذا المجال، إذ من الواجب عليه أن يحد عملية التنقيب والكشف عن المصطلح الشرعي بالقرائن كالفهم لمراد الشارع ومقاصده، ومواقيت الخطاب وظروفه وأسبابه ونحو ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن الخلافات كلها حول معنى "الأحرف" في الحديث، ثم أقل منها الخلاف في المراد من العدد، ثم إن التعرض للفظ الإنزال بتوجيه المراد منه والكشف عن متعلقه لم يكن إلا بمقتطفات يسيرة وجدتها بين ثنايا الكتب، وهو أمر جليل، إذ يَمَكِّنُ بيانه والوقوف عليه ومن ثم الجزم به الفصل بين المسائل، فهو القضية الجوهرية الكبرى في تعيين مفهوم الحديث ومنطوقه.

أهداف البحث:

- 1- جمع خلافات الأئمة حول مفردات الحديث وآراؤهم وتغنيدها، وتحرير مواطن الخلاف.
- 2- محاولة الفصل بين الخلافات، أو على الأقل مقارنة وجهات النظر.

(1) "تاريخ القرآن" لعبد الصبور شاهين ص 74.

أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن العناية ببيان المصطلحات في نصوص الشرع من الأصول العلمية التي تمكن من ضبط أي فوضى فكرية تنتج عن انحراف التصورات والمفاهيم، لذلك كان البحث في هذا المجال بحثاً في صلب الدين، يقول الأستاذ الدكتور حامد عثمان: "البحث في المصطلح الشرعي فهماً وتجديداً بحثاً في صلب الدين، والدراسة المصطلحية تكتسب أهميتها في كونها أنهض بالفهم، بها تُحرر محلات النزاع، وحض غير قليل من الخلاف نزاع في المفاهيم، وإذا كان أول مقاصد الشرع قصد الابتداء، فإن الذي يليه مباشرة هو قصد الإفهام، إذ لا تكليف إلا بعد وروده، ولا يتم الفهم التام لخطاب الشرع وضمانه إلا بفهم مصطلحاته"⁽¹⁾، وهنا تكمن أهمية العناية بالمصطلحات، ودراستها بمنهجية علمية.

وتتمحور أهمية البحث عن ألفاظ الحديث في:

- 1 كون هذا الحديث مبحثاً من أهم المباحث المتصلة بالقرآن الكريم وعلومه وأكثرها إشكالاً، ولم يتلق العناية الكافية من جهة البحث والتأصيل والترجيح ولم شتات المسائل.
- 2 ربما تسهم الدراسة في الكشف عن بعض مراد النبي صلى الله عليه وسلم من قوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

مشكلة البحث:

وفرة الخلاف حول معاني الألفاظ في حديث الأحرف السبعة، دون القدرة على تعيين وتحديد المعنى المراد، والقطع بدلالاته، وعجز الدراسات الحديثة عن حصر خلاف المتقدمين والمتأخرين حول بيان الموصوف بالإنزال في الحديث، والمراد من العدد والحرف.

منهج البحث:

- قصرت الكلام في هذه الدراسة على مناقشة وعرض خلاقات الأئمة في توجيههم دلالات الألفاظ في الحديث.
- استعنت بالقرائن والمرجحات في القطع بين المسائل إن أمكن.
- التحرير العلمي الدقيق في عرض الحقائق، والتجرد التام في نقد الأقوال، والتوجهات.
- التنظير بين مسائل الحديث والمسائل المشابهة له.
- دراسة استخدامات الألفاظ، ودائرة استعمالها في لغة العرب.

(1) "المنهجية في دراسة المصطلح القرآني تأصيل وتمثيل" للأستاذ حامد عثمان ص 3.

وكان ذلك ضمن منهج استقرائي تحليلي مقارنة.

الدراسات السابقة:

الدراسات حول الأحرف السبعة أكثر من أن تذكر وتحصى من سالف الزمان إلى اليوم، وكلها متوجهة حول الحديث في معناه المجمل وسوق جملة من الاعتراضات الواردة على كل قول واستدلالاته، أو كانت دراسات تاريخية تذكر الخلاف من عرض الحديث عن نشأة الأحرف إلى زمن استقرارها، دون تحرير وتدقيق لمسائل الخلاف فضلاً عن محاولة الفصل فيها، فأنت هذه الدراسة في اتجاه معاكس، وهو البحث عن المعنى في دراسة مصطلحية لألفاظ الحديث، ومن ثم طرح الفرص للباحثين في المقاربة بين ما ورد من تفسيرات للحديث في معناه المجمل، والربط بين ما دلت علي الدراسات المصطلحية استكمالاً للطريق.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وأبرز النتائج والتوصيات، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

ثم ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: معنى الإنزال في حديث السبعة ومتلازمة القول وتوابعه.

المطلب الأول: تصور الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام.

المطلب الثاني: تصور الإمام ابن قتيبة.

المطلب الثالث: تصور الإمام الرازي.

المطلب الرابع: تصور جماعة من أهل العلم ممن عاصروهم الإمام أبو شامة والإمام ابن حجر.

المطلب الخامس: تصور الدكتور سامي عبد الشكور.

المبحث الثاني: المراد من العدد (سبعة) في حديث الإذن.

المبحث الثالث: معنى الأحرف في حديث الإذن.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

ثم فهرس لمصادر البحث، وفهرس لموضوعات البحث.

المبحث الأول: معنى الإنزال في حديث السبعة ومتلازمة القول وتوابعه:

لم تقف أقلام المتقدمين كثيراً عند بيان معنى الإنزال في الحديث، ولم تكن مسألة مختلفاً فيها بقدر ما كان لهم توجهات مختلفة المشارب والمآرب في توجيه الموصوف بالإنزال في الخبر، قد تتعارض في بعض جزئيات الكلام، وقد يجوز في أكثرها تعدد المعاني والتفسيرات، ويمكن حصر الاتجاهات في تأويل الخبر في خمسة مطالب:

المطلب الأول: تصور الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام:

حيث يرى أن الموصوف بالإنزال هو القرآن، وفيه إخبار للأمة أن القرآن الذي نزل على محمد صلى الله عليه وسلم قد نزل على سبع لغات من لغات العرب، كلها فيه، ثم مثل على ذلك بأمثلة يتضح من خلالها المعنى الذي أراد، يقول: "حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: كُنَّا لَا نَدْرِي مَا الْأَرَائِكُ حَتَّى لَقِينَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَأَخْبَرَنَا أَنَّ الْأَرِيكََةَ عِنْدَهُمْ الْحَجَلَةُ فِيهَا السَّرِيرُ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي بَسْطَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ مَرْحَمٍ، فِي قَوْلِهِ {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ} [القيامة: 15] قَالَ: سُورُهُ، أَهْلُ الْيَمَنِ يُسَمُّونَ السِّتْرَ الْمِعْدَارَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَوْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: {وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ} [الانشقاق: 17] قَالَ: «مَا جَمَعَ»، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: {وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ} [النجم: 61] قَالَ: «الْغِنَاءُ». قَالَ: " وَهِيَ يَمَانِيَّةٌ، اسْمُ يَمِينِي لَنَا: تَغْنِي لَنَا "... حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ} [النازعات: 14] قَالَ: «الْأَرْضُ»، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ أُمِّيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ: عِنْدَهُمْ لَحْمٌ بَحْرٍ وَلَحْمٌ سَاهِرَةٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ لَا أَدْرِي مَا فَاطِرُ السَّمَوَاتِ حَتَّى أَتَانِي أَعْرَابِيَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، يَقُولُ: أَنَا ابْتَدَأْتُهَا حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، فِي قَوْلِهِ {خِتَامُهُ مِسْكٌ} [المطففين: 26] قَالَ: لَيْسَ بِخَاتَمٍ يُخْتَمُ، وَلَكِنْ خِتَامُهُ خِلْطُهُ، أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِكُمْ تَقُولُ لِلطَّيِّبِ خِلْطُهُ مِسْكٌ، خِلْطُهُ كَذَا وَكَذَا، حَدَّثَنَا زَيْدٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، فِي

قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَكِ سَرِيًّا} [مریم: 24] قَالَ: كَانَ وَاللَّهِ سَرِيًّا؛ يَغْنِي عَيْسَى. قَالَ: فَقَالَ لَهُ خَالِدُ بْنُ صَفْوَانَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنَّ الْعَرَبَ تُسَمَّى الْجُدُولَ السَّرِيَّ. فَقَالَ: صَدَقْتَ⁽¹⁾.

ثم قال: "فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا نِكْرُ الْقَبَائِلِ، وَالِاخْتِجَاجُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ، بَيْنَ لَكَ مَعْنَى السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ أَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ اللُّغَاتُ"⁽²⁾. ففسر الأحرف بلغات القبائل التي جاءت في القرآن قبل التوسعة، فيكون الإنزال على بابه وحقيقته المشاهدة، والخبر حكاية عن حقيقة مدركة، وهذا أقدم قول في تأويل الحديث، ويعتبر نقلة نوعية بالنسبة لتأويلات الصحابة رضوان الله عليهم التي كانت تتمحور حول الألفاظ المترادفة، "نحو قولك: تعال وأقبل وهلم، واذهب وأسرع وعجل"⁽³⁾، أو تطمين النبي صلى الله عليه وسلم للقارئ: "إن قلت: (غفوراً رحيماً)، أو قلت: (سميعاً عليماً)، أو قلت: (عليماً سميعاً) فالله كذلك..."⁽⁴⁾.

وعلى نهج أبي عبيد أول آخرون الأحرف بأوصاف للقرآن، يقول أبو عبيد: "وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ مَعْنَاهَا عَلَى الْحَدِيثِ الْآخِرِ: نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي سَبْعٍ؛ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمُحْكَمٍ، وَمُتَشَابِهٍ، وَخَبَرَ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرَ مَا بَعْدَكُمْ، وَضَرَبَ الْأَمْثَالَ"⁽⁵⁾.

ثم ردَّ أبا عبيد هذا التأويل لحديث السبعة، يقول: "وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ، الْأَحْرَفُ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا اللُّغَاتُ. أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَ؟ فَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ حِينَ اخْتَلَفَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَمِنْهُ اخْتِلَافُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ غَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. أَفَلَسْتَ تَرَى اخْتِلَافَهُمْ إِنَّمَا كَانَ فِي الْوُجُوهِ وَالْحُرُوفِ الَّتِي تُقَرَّقُ فِيهَا الْأَلْفَاظُ، فَأَمَّا التَّأْوِيلُ فَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ، وَيُبَيِّنُهُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً) وَفِي قِرَاءَتَيْهَا: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً} [يس: 29] وَكُلُّ هَذَا يُوضِّحُ لَكَ مَعْنَى السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ"⁽⁶⁾.

وبين كلام أبي عبيد الأول في تفسير حروف القرآن وقوله الثاني في الرد على من قال أن الأحرف أوجه من الحلال والحرام، وبين استدلاله الأول بكلام العرب واستدلاله الثاني بحديث اختلاف عمر وهشام ومترادفات ابن مسعود معنى مفقود.

(1) فضائل القرآن 341/1-346.

(2) فضائل القرآن 341/1-346.

(3) أخرجه أحمد في "مسنده" (147/34).

(4) أخرجه أحمد في "مسنده" (85/35)، وأبو داود في "سننه" (76/2)، وإسناده صحيح، وقد جاء من طرق كثيرة.

(5) فضائل القرآن 346/1.

(6) فضائل القرآن باختصار 346/1.

ولعل حلقة الوصل، والمعنى الذي يربط بين قوليه هو أن القرآن الذي أبيحت قراءته على لغات العرب ووسع فيه، هو في الأصل نزل في بادئ أمره مشتملاً على لغات العرب ولم يكن مختصاً بلغة قريش دون عامة العرب، فكان الوصف بالإنزال إخباراً عن القرآن جيء به توطئة للتوسعة والتيسير .

ويسند ذلك المعنى ورود الإنزال خبراً عن أمر مضى لحظة تشريع التوسعة، والذي يؤذن بنزول مسبق لأحرف القرآن كان هو المقصود بالنزول في الحديث قبل نزولها على النبي صلى الله عليه وسلم نزولاً حقيقياً كإنزال القرآن .

المطلب الثاني: تصور الإمام ابن قتيبة:

وهو أن الإنزال وصف لحروف التوسعة، وهو محمول على المعنى الذي تجلت للنبي صلى الله عليه وسلم حقيقته: يقول: "وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء، وينسخ ما يشاء، ويبسّر على عباده ما يشاء"⁽¹⁾.

وتابعه الإمام البغوي: "ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء فيما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة، وكلها كلام الله نزل به الروح الأمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم، يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: ((إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)) فجعل الأحرف كلها منزلة"⁽²⁾.

ومذهب هؤلاء في إنزال الحروف بواسطة جبريل عليه السلام وصف للكيفية، ويجر لمسألة تكرر نزول القرآن، يقول السيوطي: "صرح جماعة من المتقدمين والمتأخرين بأن من القرآن ما تكرر نزوله ... وقد يجعل من ذلك: الأحرف التي تقرأ على وجهين فأكثر، ويدل له حديث أبي: (إن ربي أرسل إلي أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هون على أمتي، فأرسل إلي أن أقرأه على حرفين .. قال: فهذا الحديث يدل على أن القرآن لم ينزل من أول وهلة، بل مرة بعد أخرى"⁽³⁾.

(1) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص 32.

(2) "شرح السنة" للبغوي (509/4).

(3) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (130/1).

والإنزال في هذا المعنى على بابه، وهو رأي جمهور القراء، فاعتبار التلقي والمشافهة هما القاعدة التي بنيت عليها أصول النقل والرواية، يقول ابن حجر: "إن الإباحة المذكورة لم تقع بالنتهي، أي إن كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾".

وللرأي ما يدعمه من روايات أخر، ففي الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمد، أقرأ كل قوم بلغتهم"⁽²⁾.

يقول ابن قتيبة: "فكان من تيسيره: أن أمره بأن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذلي يقرأ «عَتَى حِين» يريد (حَتَّى حِين) [المؤمنون: 54]، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسدي يقرأ: (تَعْلَمُونَ)، و(تَعْلَم) و(تَسْوَدُ وَجْوه) [آل عمران: 106]، و(إِلْمَ أَعْهَدَ إِلَيْكُمْ) [يس: 60].

والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز. والآخر يقرأ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) [البقرة: 11]، و(وَعِيَصَ الْمَاءِ) [هود: 44] بإشمام الضم مع الكسر، و(هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) [يوسف: 65] بإشمام الكسر مع الضم، و(مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا) [يوسف: 11] بإشمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان"⁽³⁾.

وكذلك من قول عمر في قصة اختلافه مع هشام بن حكيم رضي الله عنهما: "فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقول هشام: "أقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في تصويب قرأتهما "هكذا أنزلت"⁽⁴⁾.

يقول القرطبي: "ولم تقع الإباحة بأن يكون كل واحد من الصحابة رضي الله عنهم إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً أن يبدل هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله... وعلى هذا تجيء قراءة عمر بن الخطاب لسورة الفرقان، وقراءة هشام بن حكيم لها، وإلا فكيف يستقيم أن يقول

(1) "فتح الباري" لابن حجر (72/9).

(2) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 96.

(3) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص 39.

(4) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (473/16).

النبي صلى الله عليه وسلم في كل قراءة منهما وقد اختلفا: "هكذا أقرأني جبريل" هل ذلك إلا أنه أقرأه مرة بهذه، ومرة بهذه⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تصور الإمام الرازي:

ذهب آخرون إلى أن التنزيل عائد على الأحرف على المعنى الظاهر للإنزال، وهو النزول من علو إلى سفلى، ولكن النزول عندهم له معنى خاص، يقف على نزول الأحرف من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا كسائر ما كتب من أقدار وأعمال العباد.

وهذا المعنى استنبط من كلام الإمام الرازي، حيث قرره في أكثر من موضع من كتابه: "معاني الأحرف السبعة"، يقول: "فمن لم يكن عند لسان كل قائل من العرب، مع كثرتها وجماهيرها، واختلاف قبائلها وشعوبها وعشائرها، وتباين ديارها، ممن خلقهم الله وأحاط بهم علماً، من الصغار والكبار والعبيد والأحرار، وأنطقهم بما شاء من اختلاف الصيغ واللغات، وحفظ عليهم ما نطقوا به مما بقي فيما بينهم، أو نسوه وتركوه على مر الدهور، ثم أنزل ما شاء الله من كتابه بما علمه منهم، وحفظه عليهم بعدما نطقوا به"⁽²⁾.

ويقول في موضع آخر من كتابه "معاني الأحرف السبعة": "قد أيقنا أن جميع ما كان وما يكون وما هو كائن من آثار الخلق وقراءتهم وأقوالهم وأفعالهم غير خارج من ذلك بحال"⁽³⁾. أي غير خارج عن التقدير الكوني والشرعي.

ويقول في شأن تجلي الأحرف من أفعال الأمة بعد القرون الأولى: "وإنما لم يحدها عليه الصلاة والسلام بحد محدود جلي ... وكان ذلك أوسع على الأمة، ولولا ذلك لما اختلفوا في الأحرف هذا الاختلاف المتباين، الذي بعضه مضى وبعضه يأتي"⁽⁴⁾.

فالإنزال عند الإمام الرازي منصرف إلى علم الله الأزلي السابق بما هو كائن وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون⁽⁵⁾، وجريان القلم بما قدره الله وعلمه قبل خلق الخليقة⁽⁶⁾.

(1) تفسير القرطبي (42/19).

(2) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص 424.

(3) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص 517.

(4) "معاني الأحرف السبعة" لأبي الفضل الرازي ص 315.

(5) "الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن" لأبي حسن الكنايني ص 87، و"الإبانة عن أصول الديانة" لأبي حسن الأشعري ص 229، و"شرح الطحاوية" لأبي العز الحنفي (132/1).

(6) وما جاء من هذا الباب قوله تعالى في أهل النار: (ولو ردوا لعادوا لما نهو عنه وإنهم لكاذبون) [الأنعام:28].

تماماً كحقيقة الوجود إذ كان في علم الله المسبق، ثم أمر القلم بكتابة مقادير الخليقة قبل أن تخلق في اللوح المحفوظ إلى قيام الساعة، فكان كلما أراد الله جلّ في علاه لذلك القدر التجلي في الوجود قال له: "كن" فكان بقضائه وقدره وتهيئته أسبابه⁽¹⁾، فعلم الله السابق للموجودات كعلمه بالمعدومات والمستحيلات والممكنات التي لو قُدِّر وجودها لعلم كيف تكون⁽²⁾.

بمعنى أن أحرف القرآن تنزلت مع القرآن من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا كسائر مقادير الخلائق التي أحصاها الله قبل وجودها، وأفعال العباد التي علمها منهم فكتبها قبل وقوعها، فحينئذ يكون ما قرأت به الأمة من حروف القرآن تجلية للذي كتبه الله بسابق علمه بأفعال العباد. بمعنى آخر أن الله جل في علاه قد علم بسابق علمه ما ستقرأ به الأمة المحمدية من الحروف، فكتبها كما كتب سائر أعمال العباد في اللوح المحفوظ قبل وقوعها منهم، ثم أنزلت مع القرآن أول نزوله إلى السماء الدنيا، ثم لما استوجبت أسبابه تجلى ذلك المكتوب بفعل العباد.

وبالرغم من غرابة هذا القول الذي لم أجد من قرره غير الإمام الرازي رحمه الله إلا أنه له من السيرة ما يدعمه، فقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه حبر الأمة وترجمان القرآن: "أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة، وقرأ: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكُثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾"⁽³⁾.

وقال ابن جبير: "نزل القرآن كله من السماء العليا إلى السماء السفلى، ثم فصل في السماء السفلى في السنين التي نزل فيها"⁽⁴⁾.

يقول الدكتور عبد الله الجديع في ذكر مسائل تلحق بالحديث المرفوع: "المسألة الرابعة: ما لا يقال مثله بمجرد الاجتهاد، فالأصل أن يكون حكمه مرفوعاً، وذلك كتحديث الصحابي بما لا سبيل إلى معرفته إلا عن طريق الوحي... وذلك كقول أبي سعيد الخدري: "من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق"⁽⁵⁾.

وقول الله لنبيه نوح بعد أن يؤس من دعوتهم وأذن الله بنصره عليهم: (وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا قد آمن) [هود:36].

وقوله تعالى: (قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً) [الإسراء:95].

وعن ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين من يموت منهم وهم صغار، فقال: "الله أعلم بما كانوا عاملين". أخرجه البخاري (122/8).

(1) انظر "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم الظاهري (160/4).

(2) "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول" (243/1)، و"تفسير أسماء الله الحسنى" للسعدي ص196.

(3) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص21، وقال أبو شامة: "أخرجه الحاكم أبو عبد الله في كتاب المستدرک على الصحيحين" وقال في آخره: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(4) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص16.

(5) ينظر "تحرير علوم الحديث" لعبد الله بن يوسف الجديع (32/1).

المطلب الرابع: تصور جماعة من أهل العلم ممن عاصروهم الإمام أبو شامة والإمام ابن حجر:

وهذا التصور نشأ في عصر الإمام أبو شامة أو قبله بقليل، يقول أبو شامة: "وذكر بعضهم وجهاً آخر، وهو أن القرآن أنزل مرخصاً للقارئ، وموسعاً عليه أن يقرأه على سبعة أحرف، أي يقرأ بأي حرف شاء منها على البديل من صاحبه، ولو أراد أن يقرأ على معنى ما قاله ابن الأنباري لقليل: أنزل القرآن سبعة أحرف، وإنما قيل: "على سبعة أحرف" ليعلم أنه أريد به هذا المعنى، أي كأنه أنزل على هذا من الشرط، أو على هذا من الرخصة والتوسعة، وذلك لتسهيل قراءته على الناس، ولو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشق عليهم، ولكان ذلك داعية إلى الزهاد فيه وسبباً للنفور عنه"⁽¹⁾.

ويقول ابن حجر: "وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله: أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي: أنزل موسعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، أي: يقرأ بأي حرف أراد منها على البديل من صاحبه، كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهيل قراءته إذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشق عليهم..."⁽²⁾.

واستدل لتدعيم هذا الرأي الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور بقول للزمخشري في استعمالات على، يقول: "وأما حرف (على) نجد الإمام الزمخشري يقول في معناه: وتقول على الاتساع مررت عليه"، ثم قال: "فيكون معنى الحديث: أنزل القرآن موسعاً في قراءته إلى سبعة أحرف رحمة من الله ومنة على عباده"⁽³⁾. فوافق بذلك رأي الجماعة الذين نقل عنهم ابن حجر مذهبهم في فهم معنى الحديث.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين قد استشعر حاجة النص إلى مقدر إلى معنى قريب من قول ابن حجر، يقول: "وعبارة على سبعة أحرف موقعها في جملة الحديث حال، ولكنها شبه جملة تحتاج إلى تقدير محذوف، فكيف نقره من بين الاحتمالات التالية: أنزل، أو أقرأ القرآن متضمناً سبعة أحرف، أو متلبساً بسبعة أحرف، كلاهما احتمال، وقد يكون الأفضل في نظرنا أن

(1) "المرشد الوجيز" ص 99.

(2) "فتح الباري" لابن حجر (28/9).

(3) "الدرية في علم القراءات" للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص 43.

يعتبر كل من التعبيرين الفعلين تفسيراً للآخر، فيكون التقدير: أنزل القرآن مقروءاً على سبعة أحرف، وبذلك نستخدم الفعلين الواردين في روايات الحديث، فلا نخرج عن إطاره⁽¹⁾.

فأذهب هذا المحذوف صفة الإنزال عن الحروف، وهو رأي جيد لولا أن تظافر الأدلة على الإنزال في مختلف الروايات التي لا تحتل هذا التقدير، كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر حال اختلافه مع هشام ابن حكيم "هكذا أنزلت" فلا وجود لـ (على) الاتساع فيه، ولا إمكانية لإجراء ما قدره الدكتور عبد الصبور شاهين، والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: تصور الدكتور سامي عبد الشكور:

وهذا الرأي كان للدكتور سامي عبد الشكور، أحد المعاصرين، حاكي فيه تفسيرات المتقدمين لمعنى الإنزال في مواضع من القرآن الكريم، حيث رأى أن الإنزال مجاز عن القضاء والقسم، يقول: "نجد أن لفظ أنزل ... لا يمكن أن يكون على بابه بحال من الأحوال، وأنه لا بد من صارف ينصرف إليه المعنى ... فلفظ الإنزال المذكور في الحديث الشريف هنا يشابه قول الله تعالى: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج)، وقوله تعالى: (وأنزلنا الحديد) ... الخ"⁽²⁾.

ثمّ بين معنى النزول بجملة من أقوال المفسرين يقول: "وعند الرجوع لكتب اللغة وأقوال اللغويين في معنى (نزل) نجد ما يلي:

قال الإمام الطبري: "قوله: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) يقول تعالى ذكره: وجعل لكم من الأنعام ثمانية أزواج"⁽³⁾.

وقال الطاهر ابن عاشور: "والإنزال: نقل الجسم من علو إلى سفلى، ويطلق على تذليل الأمر الصعب كما يقال: نزلوا على حكم فلان، لأن الأمر الصعب يتخيل صعب المنال ... فإطلاق الإنزال بمعنى التذليل والتمكين على نحو قوله تعالى: (وأنزلنا الحديد) أي سخرناه للناس، فألهمناهم إلى معرفة قينته يتخذونه سيوفاً، ودروعاً، ورماحاً، وعتاداً، مع شدته وصلابته"⁽⁴⁾.

وقال الزمخشري: "(وأنزل لكم): وقضى لكم وقسم"⁽⁵⁾.

(1) "تاريخ القرآن" لعبد الصبور شاهين ص83.

(2) "الدرية في علم القراءات" للأستاذ الدكتور ساي محمد عبد الشكور ص12.

(3) "تفسير الطبري" (256/21).

(4) "التحرير والتنوير" لابن عاشور (332/23).

(5) "الكشاف" للزمخشري (114/4).

وقال الإمام الرازي: "أن معنى الإنزال: الإنشاء والتهيئة"⁽¹⁾.

وقد أورد أبو شامة المقدسي هذا المعنى في تفسير إنزال القرآن في ليلة القدر جملة واحدة، يقول: "معنى الكلام: إنا حكمنا بإنزاله في ليلة القدر، وقضينا به، وقدرناه في الأزل، وأردناه، وشئناه، وما أشبه ذلك"⁽²⁾.

يقول في روح المعاني: "والإنزال مجاز عن القضاء والقسم، فإنه تعالى إذا قضى وقسم أثبت ذلك في اللوح المحفوظ، ونزلت به الملائكة الموكله بإظهاره"⁽³⁾، ويقول الرازي: "قضاء الله وتقديره وحكمه موصوف بالنزول من السماء، لأجل أنه كتب في اللوح المحفوظ كل كائن يكون"⁽⁴⁾، ويقول ابن جزري: "فالإنزال عبارة عن نزول أمره وقضائه"⁽⁵⁾.

وقد وفق الدكتور سامي في إدراكه للإشكال المرتبط بالإنزال في الحديث -والنبي صلى الله عليه وسلم في طور طلب التوسعة- لمعنى غير معنى النزول المعروف على النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن في حمله نزول حروف القرآن على إنزال اللباس والأنعام والحديد تأويل، والأولى حمل إنزال الحروف على نزول القرآن أول ما نزل، ففيه الأمر ألصق وألزم، وأحسن من حمل اللفظ على معنى مؤول.

وقد جرت عادة القرآن والسنة في استعمال الإنزال على معناه الظاهر، انحطاط من علو إلى سفلى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف، وهذا هو اللائق بالقرآن، فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز"⁽⁶⁾.

والأخذ بما جرت عليه العادة في الاستعمال منهج سديد، وأصل عظيم من أصول التفسير، وقاعدة عظيمة من قواعد الترجيح والاختيار، يقول ابن القيم رحمه الله: "اللفظ الذي اطرّد استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه

(1) "مفاتيح الغيب" للرازي (471/29).

(2) انظر "المرشد الوجيز" ص 27.

(3) "روح المعاني" للألويسي (231/12).

(4) "مفاتيح الغيب" للرازي (424/26).

(5) "التسهيل لعلوم التنزيل" لابن جزري (217/2).

(6) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (257/12).

نادراً، فتأويله حيث ورد، وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل، فإنه يكون تليسياً وتديسياً يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المؤلف⁽¹⁾.

المبحث الثاني: المراد من العدد (سبعة) في حديث الإذن:

إن من المسائل المشككة المرتبطة بحديث الإذن في القراءة على سبعة أحرف معنى العدد "سبعة" في الحديث، فمن الأئمة من حمل العدد على غير حقيقته، كناية عن الكثرة، وإلى هذا ذهب القاضي عياض⁽²⁾.

وتابعه أبو شامة إذ يقول: "المراد به التوسعة، وليس حصراً للعدد، وهذا موافق لما سبق تقريره على ما روي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم، وهو كما قيل في معنى قوله تعالى: (إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) إنه جرى كالمثل في التعبير عن التكثر، لا حصراً في هذا العدد"⁽³⁾.

ورُدَّ هذا المعنى بطلب النبي صلى الله عليه وسلم الاستزادة في الحروف، يقول السيوطي: "ويرده ما في حديث ابن عباس في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أقراني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"، وفي حديث أبي عند مسلم: "إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه: أن هون على أمي فأرسل إلي: أن أقرأ على حرفين فرددت إليه: أن هون على أمي: فأرسل إلي أن أقرأه على سبعة أحرف".

وفي لفظ عنه عند النسائي: "إن جبريل وميكائيل أتاني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري فقال جبريل: أقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده ... حتى بلغ سبعة أحرف، وفي حديث أبي بكره عنه: "فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة". فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره"⁽⁴⁾.

(1) "الصواعق المرسلّة" لابن القيم الجوزية (196/1).

(2) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (164/1).

(3) "المرشد الوجيز" باختصار لأبي شامة ص 99.

(4) "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي (164-165/1).

وقد رجح ابن الجزري قول السيوطي، ووصف القول الأول بأنه جيد، لولا أن الحديث يأباه،
يقول:

"وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ... والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر، قال تعالى: (كمثل حبة أنبتت سبع سنابل)، و(إن تستغفر لهم سبعين مرة)، وقال صلى الله عليه وسلم: "في الحسنة إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، وكذا حمل بعضهم الإيمان بضع وسبعون شعبة، وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه"⁽¹⁾.

ومثل هذا الخلاف في حمل العدد على حقيقته أو على إرادة المبالغة والتكثير قد دار بين المفسرين في تأويل الأعداد الواردة في القرآن الكريم، ومن ذلك:

يقول الزمخشري في تفسير قول الحق: (خرجوا من ديارهم وهم ألف حذر الموت) [البقرة:243]: "لعل من كان معه لم يكن ألوفاً، فضلاً عن أن يكونوا آلافاً، ولكنه أراد بذلك التكثير، لأن العرب تكثر بآلاف وتجمعه"⁽²⁾.

ويقول الزمخشري في تفسير قول الله عز وجل: (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) [المعارج:4]: "قيل: لا يراد حقيقة العدد، إنما أريد به طول الموقف يوم القيامة وما فيه من الشدائد، والعرب تصف أيام الشدة بالطول، وأيام الفرح بالقصر"⁽³⁾.

ويقول الزمخشري في تفسير قول الحق (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) [التوبة:80]: "السبعون جار مجرى المثل في كلامهم للتكثير، وهذا جار في مجرى كلام العرب للتكثير، كما قال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: "لأصبحن العاصي وابن العاصي سبعين ألفاً عاقدي النواصي"، فذكرها للمبالغة، وهذا من أساليب العرب في المبالغة لا للتحديد"⁽⁴⁾. ويقول الألوسي: في تفسير قول الله تعالى (في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون) [السجدة:5]: "أي: في برهة متطاولة من الزمان فليس المراد حقيقة العدد، وعبر عن المدة المتطاولة بالآلف، لأنها منتهى المراتب وأقصى الغايات، وليس مرتبة فوقها إلا ما يتفرع منها من أعداد مراتبها"⁽⁵⁾.

(1) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (26/1).

(2) "البحر المحيط في التفسير" للزمخشري (562/2).

(3) "البحر المحيط في التفسير" للزمخشري (273/10).

(4) "البحر المحيط في التفسير" باختصار للزمخشري (472/5).

(5) "تفسير الألوسي" (118/11).

ويقول أبو الطيب الحسيني في تفسير قول الله تعالى: (في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) [المعارج:4]: "فهذا يوم القيامة جعله الله سبحانه على الكافرين خمسين ألف سنة، وعنه قال: "لو قدرتموه لكان خمسين ألف سنة من أيامكم" يعني يوم القيامة.

وعن أبي سعيد الخدري قال: قيل يا رسول الله يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، ما أطول هذا اليوم، فقال: "والذي نفسي بيده إنه ليخفف عن المؤمن حتى يكون أهون عليه من صلاة مكتوبة يصلحها في الدنيا"...

وعن أبي هريرة مرفوعاً قال: "ما قدر طول يوم القيامة على المؤمنين إلا كقدر ما بين الظهر إلى العصر"، ولو كان المراد حقيقة العدد لم يعقل أن الزمان الواحد يكون مقداره خمسين ألف سنة، ويكون مقداره ألف سنة، ويكون مقداره قدر صلاة ركعتين⁽¹⁾.

والسبب في الاختلاف يرجع إلى مقاصد العرب ومراميتها في الكلام، فمرة يطلقون العدد ويريدون الكثرة والمبالغة، ومرة يريدون العدد على حقيقته، فجرت الأعداد في الوحيين مرة على الحقيقة، ومرة على سبيل المبالغة والكثرة مجارة للعرب في كلامها.

وقد يغلب استعمال العدد سبعة في القرآن الكريم على غير حقيقته، يقول أبو السعود: "شاع استعمال السبعة والسبعين والسبعمئة في مطلق التكثير؛ لاشتغال السبعة على جملة أقسام العدد، فكأنها العدد بأسره، وقيل: هي أكمل الأعداد لجمعها معانيها؛ ولأن السنة أول عدد تام لتعادل أجزائها الصحيحة، إذ نصفها ثلاثة، وثلاثها اثنان، وسدسها واحد، وجملتها ستة، وهي مع الواحد سبعة فكانت كاملة، إذ لا مرتبة بعد التمام إلا الكمال، ثم السبعون غاية الكمال؛ إذ الأحاد غايتها العشرات، والسبعمئة غاية الغاية"⁽²⁾.

ويقول ابن عطية: "وقد قال بعض اللغويين إن التصريف الذي يكون من السين والباء والعين فهو شديد الأمر، من ذلك السبعة فإنها عدد مقنع هي في السماوات وفي الأرض وفي خلق الإنسان وفي رزقه وفي أعضائه التي بها يطيع الله وبها يعصيه، وبها ترتب أبواب جهنم فيما ذكر بعض الناس، وهي عيناه وأذناه ولسانه وبطنه وفرجه ويده ورجلاه، وفي سهام الميسر وفي الأقاليم وغير ذلك"⁽³⁾.

ويقول عبد السلام الراغب في تفسير قول الحق: (كمثل حبة أنبتت سبع سنابل) [البقرة:261]: "وليس المراد هنا حقيقة العدد، بل المقصود به التكثير والمضاعفة، لذلك آثر التعبير جمع الكثرة

(1) "فتح البيان في مقاصد القرآن" لأبي الطيب الحسيني (311/14).

(2) "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" لأبي السعود العمادي (87/4).

(3) "المحرر الوجيز" لابن عطية (65/3).

«سنابل» على «سنبلات» ليلقي التعبير ظلّ الكثرة في حس المخاطب وخياله، فيدفعه هذا إلى الإنفاق، طلباً للزيادة ومضاعفة الأجر⁽¹⁾.

ويقول الرافعي: "وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلا اللغة، وإنما جعلها سبعة رمزاً إلى ما ألقوه من معنى الكمال في هذا العدد، وخاصة فيما يتعلق بالإلهيات: كالمسوات السبع، والأرضين السبع، والسبعة الأيام التي بُرئت فيها الخليفة وأبواب الجنة والجحيم، ونحوها، فهذه حدود تحوي ما وراءها بالغاً ما بلغ؛ وهذا الرمز من أطف المعاني وأدقها: إذ يجعل القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدودٌ وأبوابٌ لكلام العرب كله"⁽²⁾.

وقد يجيء العدد على حقيقته في مواضع من القرآن، يقول السامرائي: "العدد المراد به حقيقة العدد في الأحكام كما في الكفارات: (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت) [البقرة:196]، وكفارة اليمين: (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) [المائدة:89]، أو الإخبار عن الأمور التي وقعت: (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً) [الحاقة:7]"⁽³⁾.

لذلك كان القطع في المراد من العدد سبعة على وجه الخصوص فيه شيء من الصعوبة، وهذا ما قرره الأستاذ محيي الدين خليل في بحث مستفيض بعنوان "كلمتان بين المفسرين والمحدثين وأهل اللغة (سبعة) و (سبعين)"، بعد استعراض شامل خلص إلى القول:

"إننا نجد أن المعاجم اللغوية على كلمة سواء فيما يختص بالسبعين والسبعمئة وهو أنهما تكررتا في القرآن الكريم والحديث الشريف، والعرب تضعهما موضع التضعيف ولا تريد معانها اللغوي في كثير من الأحيان، ولكن هذه المعاجم لا تلتقي على كلمة سواء فيما يختص بالسبعة والسبع رغم تكرارهما في القرآن والحديث ولغة العرب"⁽⁴⁾.

إن الدلالة اللفظية في استزادة الرسول من الحروف في الحديث قرينة قوية تدفع معنى الكثرة إلى حقيقة العدد، يقول الدكتور عبد العزيز القارئ: "فهذا التدرج لا يكون له أي معنى لو لم يكن تحديد العدد مراداً، ومراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم في المرة الأولى ثم الثانية ثم الثالثة كذلك تدل على أنه صلى الله عليه وسلم فهم من الأمر في كل مرة التحديد"⁽⁵⁾.

(1) "وظيفة الصورة الفنية في القرآن" لعبد السلام الراغب ص 184.

(2) "إنجاز القرآن" لمصطفى صادق الرافعي ص 51.

(3) "لمسات بيانية في نصوص من التنزيل" لفاضل بن صالح السامرائي ص 597.

(4) البحث مطبوع ونشره مركز البحوث في جامعة الملك سعود. منقول من كتاب "المنار في علوم القرآن" للدكتور محمد علي الحسن ص 10.

(5) "حديث الأحرف السبعة" للدكتور عبد العزيز القارئ ص 72.

واستدل الشيخ علي بن مطاوع: على أن المراد حقيقة العدد جمع: (حرف) جمع قلة، يقول: "لو أريد بلفظ السبعة مطلق العدد لزم أن يضاف إلى جمع كثرة، فيقال: على سبعة حروف"⁽¹⁾.

وإلى هذا المعنى ذهب جمهور أهل العلم، يقول الأستاذ الدكتور ناصر القثامي: "وقد ذهب إلى القول بحقيقة العدد سبعة جماهير العلماء، وإن اختلفوا في تعيينها"⁽²⁾.

غير أن القول بحقيقة العدد تلازمه مسألتان، هما رأس الأمر والفيصل في هذا الخلاف:

المسألة الأولى: يلزم من القول بحقيقة العدد أن تكون الأحرف السبعة منصوصة، لأن حمل العدد على حقيقته يقتضي ذلك لسهولة الحصر.

وقد صرح بعض أهل العلم بأن الحروف منصوصة، منهم الإمام البغوي، يقول: "ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء مما يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة"⁽³⁾.

وإن المطالع للأثار الثابتة عن الصدر الأول لا يجد نصاً ينص على الحروف حرفاً حرفاً!! يقول الباقلاني في باب "أنزل القرآن على سبعة أحرف": "ولم يدل نص الرسول على أعيانها بأسرها وأجناس اختلافها وطرق اللغات فيها، ولم تتفق الأمة على ذلك فيما علمنا في عصر من الأعصار اتفاقاً بلغنا، وقامت الحجة به علينا، ولم ينتشر تفسير ذلك عن السلف ولا عن إمام في هذا الباب"⁽⁴⁾.

ويقول ابن العربي: "لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا بإجماع من الصحابة"⁽⁵⁾.

وإن المنضمين لهذا الرأي قد استشعروا أن القول بحقيقة العدد لا بد أن تكون معه الحروف منصوصة، ولم يأت نص ولا أثر في النص عليها على هذه السبع، فزعم الباقلاني حينئذ بأن الصحابة رضوان الله عليهم لم ينقلوها خروجاً من هذا المأزق!!

(1) "للؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص 173.

(2) "القول العمم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" للأستاذ الدكتور ناصر القثامي ص 113.

(3) "شرح السنة" للبغوي (509/4).

(4) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 96.

(5) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 97.

يقول: "ومع هذا فإننا لا ننكر أن يكون الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بين للصحابة أو للعلماء منهم وحملة القرآن والعلم عنه عدد تلك اللغات والقراءات السبعة بأعيانها، ووقفهم على عددها وأجناسها، وعلى كل شيء منها أو الفرق بينه وبين غيره، وعلى موضعه الذي أنزل فيه دون غيره، وأوضح لهم ذلك إيضاحاً قامت به الحجة على من ألقاه إليه، ثم لم ينقل ذلك إلينا نقلاً تقوم به الحجة، إذ كان معرفة تلك اللغات والأوجه وتفصيلها وتنزيلها ليس من فرائض ديننا"⁽¹⁾.

وهذا اتهام عريض للصحب الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، وجناية عظيمة في حقهم، فانظر إلى آثار هذا الفهم القاصر كيف جرّ إلى الجناية على الصحابة ونسبة التقصير إليهم! وكل هذه من التأويلات التي احتملها الخبر لم يسندها واقع الرواية، فإنه بالربط بين العدد في الحديث وبين القراءات الكثيرة التي لا تتدرج تحت أصل، ولا تتسق ضمن إطارات معلومة دال على أن الأحرف غير منصوصة، ولو كانت منصوصة ما اختلف في تعيينها المتقدمون والمتأخرون!

إن القول بحمل العدد على حقيقته يقتضي أن يكون كل حرف قائم بذاته، وليس الأمر كذلك، ويقضي ذلك دلالة النص على أعيانها حرفاً حرفاً، لقلة العدد وسهولة الحصر، وبالنظر للأحاديث في هذا الشأن لا نجد واحداً منها ينص على شيء منها، فدل ذلك على إرادة التوسعة لا الحصر.

يقول الشيخ صالح بن سليمان الراجحي: "إن الصحابة رضي الله عنهم لم يسألوا عن هذه السبعة، ولم يحاولوا التعرف عليها، وتحديدها، وهذا يدل على أنهم لم يفهموا التحديد بل فهموا الكثرة"⁽²⁾.

علاوة على ادعاء التنصيص على الحروف وحصرها في العدد سبعة ينافي مبدأ الاختيار الذي ارتضاه الأئمة الأولون، وسارت عليه الرواية قروناً طويلة، فكيف يجوز لإمام من المتقدمين اختيار قراءات من ضمن حروف منصوصة من قبل الشارع، ومزجها والمقاربة بينها لتأليف اختيار ينسب إليه ويعرف به؟!!

(1) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص 385.

(2) مقال بعنوان: "تحرير مسائل الأحرف السبعة" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي، في ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية.

وقد أدى هذا القول إلى الاعتقاد بأن الأحرف السبعة قراءات الأئمة السبعة، على اعتبار أن كل حرف منفصل عن غيره، وهو فهم مغلوط لا شك، لكنه صدر عن بعض أولي العلم بسبب ادعاء التصحيح في الحروف.

قال أبو شامة: "ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"⁽¹⁾.

المسألة الثانية: يلزم أن تبلغ الأحرف في الكلمة القرآنية سبعة أوجه، لا تزيد ولا تنقص، يقول ابن عاشور: "قيل المراد بالسبعة حقيقة العدد وهو قول الجمهور، فيكون تحديداً للرخصة بأن لا يتجاوز سبع مرادفات، أو سبع لهجات، أي من سبع لغات، إذ لا يستقيم غير ذلك"⁽²⁾.

وطرحه لهذا التلازم في محله، لأن حمل العدد على حقيقته لا يستقيم معه المعنى إلا كذلك، وفيه إشكال، فإنه وبالنظر إلى القراءات الثابتة عن الصدر الأول فإننا نجد كلمات تقرأ بأكثر من سبعة أوجه، وأخرى تقرأ بأقل من سبعة أوجه!؛

وقد دفع هذا ورده الإمام الزرقاني بشواهد من واقع الرواية يقول: "أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات فذلك ممنوع لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا غير مسلم أيضاً، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر كما ورد أن كلمة {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} تقرأ باثنين وعشرين وجهاً. وأن كلمة {أَفَّ} الإسراء فيها سبع وثلاثون لغة"⁽³⁾.

وكذلك الدكتور عبد العزيز القارئ، يقول: "ملك يوم الدين) ذكر فيها أبو حيان خمس عشرة قراءة، و(عبد الطاغوت) ذكر أبو حيان في (عبد) اثنتين وعشرين قراءة، وذكر ابن خالويه تسع عشرة قراءة، وابن جني ذكر عشر قراءات"، وساق أبو حيان في لفظة (أف) من قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) أربعين لغة، وذكر ابن خالويه فيها أحد عشر وجهاً، وابن جني ثمانية أوجه"⁽⁴⁾.

(1) "الإبتان في علوم القرآن" للسيوطي (274/1).

(2) "التحرير والتنوير" لابن عاشور (57/1).

(3) "الإبتان في علوم القرآن" باختصار للسيوطي (173/1).

(4) "حديث الأحرف السبعة" للدكتور عبد العزيز القارئ ص73-74.

كما أنه لا يوجد ضابط يمنع من القراءة بما زاد عن السبع، يقول الأندرابي: "وقال آخرون: إن لفظ السبعة في هذا الخبر جاء على جهة التمثيل، لأنه لو جاء في كلمة أكثر من سبع قراءات جاز أن يقرأ بها"⁽¹⁾.

ويلزم منه كذلك أن تقرأ كل جملة منه على الأقل بسبعة أوجه متغايرة، وليس الأمر كذلك، يقول ابن حجر في نفي أن تقرأ كل جملة من القرآن بسبعة أحرف: "باب أنزل القرآن على سبعة أحرف: أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه..."⁽²⁾.

ويقول عبد العزيز القارئ: "لا يلزم أن تنزل كل كلمة في القرآن، أو آية على سبعة أحرف... ولا أظن أن لهذا القول مخالفاً من المحققين، إلا أن يفهم من كلام ابن جرير رحمه الله أن كل كلمة في القرآن كانت تُقرأ بسبعة أوجه من الألفاظ المترادفة، المختلفة في الألسن، المتفقة في المعنى، وهو حينئذ قول شاذ لا دليل عليه"⁽³⁾.

فكل ذاك قرائن على أن المراد بالعدد المبالغة والتكثير، فانتهى بتحقيق هذه المسألة حمل العدد على حقيقته بهذا الوجه، إذ لا يجوز فصل النص عن واقع الرواية، وبيانه بمنأى عنه. وبالنظر في أقوال الأئمة المتقدمين يتجلى المقصد من تشريع الإذن بالقراءة على سبعة أحرف، هو التيسير والتوسعة على الأمة، فناسب القول حمل العدد على المبالغة والتكثير، إشارة إلى التوسعة التي لا تحد بحد رحمة من الله تعالى بالأمة.

يقول القاسمي: "وليس المراد بالسبع حقيقة العدد المعلوم، بل الأوجه التي تقرأ بها الكلمة على سبيل التيسير والتسهيل والسعة لا التحديد"⁽⁴⁾.

واستدل الشيخ صالح بن سليمان الراجحي على أن المراد التوسعة: "إن القرآن أنزل على حروف متنوعة كثيرة ميسراً سهلاً يتلوه كل أحد مهما اختلفت لهجته وقبيلته، فلم ينزل بلسان قبيلة ولا قوم دون غيرهم، بل للناس كافة بشيراً ونذيراً..."

(1) "الإيضاح في القراءات" للأندرابي (53/1).

(2) "فتح الباري" لابن حجر (23/9).

(3) "حديث الأحرف السبعة" لعبد العزيز القارئ ص 66-67.

(4) "محاسن التأويل" لمحمد جبال القاسمي (180/1).

إلى أن قال: "إن اللهجات العربية كثيرة جداً ليست سبعة، بل هي أكثر من مائة لهجة، فلماذا يخصص لسبع لغات دون غيرهم، والقرآن نزل لجميع الناس، لا سيما إذا تذكرنا أن الحكمة من نزول الأحرف هي تسهيل القراءة وتهوينها"⁽¹⁾.

كما استدل الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور بأنه وإن كان ظاهر ألفاظ الحديث دالة على حقيقة العدد على قول من ذهب إليه ورجحه، فإن (على) في الحديث دال على الاتساع، يقول: "وأما حرف (على) نجد الإمام الزمخشري يقول في معنى (على): "وتقول على الاتساع مررت عليه"، فيكون معنى الحديث: أنزل القرآن موسعاً في قراءته إلى سبعة أحرف رحمة من الله ومنة على عباده"⁽²⁾.

يقول أبو شامة: "ولو أراد أن يقرأ على معنى ما قاله ابن الأنباري لقليل: أنزل القرآن سبعة أحرف، وإنما قيل: على سبعة أحرف، ليعلم أنه أريد به الرخصة والتوسعة"⁽³⁾.

ويقول ابن حجر: يقول: "معنى أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي: أنزل موسعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه ... كأنه قال: أنزل على هذا الشرط، أو على هذه التوسعة"⁽⁴⁾.

وقد أجاب الشيخ صالح بن سليمان الراجحي على حديث التدرج التي احتج بها على حقيقة العدد في مقال له على الشبكة العنكبوتية: "إن التدرج لم يحصل في الرواية الصحيحة المشهورة إلا ثلاث مرات ولم يتواصل حتى السبعة، ثم جاءت السبعة جملة لتدل على الكثرة وعدم التحديد، كأنه بشر بالرخصة شيئاً فشيئاً، ثم جاء بها جملة لبيان أن المراد بالرخصة الرخصة العامة غير المحددة.

إلى أن قال: وأما الزيادة التي ذكرها ابن الجزري في حديث أبي بكر رضي الله عنه، وهي قوله: (فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة) فهي زيادة تالفة واهية باطلة منكرة، وقد أخرجها أبو عمر الداني من طريق الحسن بن دينار وقد تفرد بها، قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث كذاب"⁽⁵⁾.

(1) مقال بعنوان: "تحرير مسائل الأحرف السبعة" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي، في ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية.

(2) "الدرية في علم القراءات" بحث للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص 43.

(3) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 99.

(4) "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لابن حجر (28/9).

(5) الجرح والتعديل 3/ 11 وما بعدها.

وقال ابن عدي: أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه⁽¹⁾، وقال أبو خيثمة: كذاب، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: ذاهب، وقال الساجي: كان يتهم، وقال أحمد: كان وكيع إذا أتى على حديث الحسن بن دينار قال اضرب عليه. وقد أخرجه الإمام أحمد⁽²⁾ وغيره من طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد ولم يذكر هذه الزيادة.

وكذلك أخرجه مسدد عن عبد الوارث عن علي بن زيد به، كما في "اتحاف الخيرة" وليس فيه زيادة (فعلمت أنه قد انتهت العدة)، فهي زيادة واضحة البطلان⁽³⁾.

وقد وقفت على الرواية في "جامع البيان"⁽⁴⁾ ووجدت أن أبا عمرو الداني قد تفرد بالرواية عن الحسن بن دينار حقاً، وتفردت رواية الحسن بن دينار عن علي بن زيد بهذه الزيادة، إذ كانت جميع الكتب التي نقلت الرواية كتفسير الطبري⁽⁵⁾،

ومسند أحمد⁽⁶⁾، ومسند البزار⁽⁷⁾، ومشكل الطحاوي⁽⁸⁾، ومصنف ابن أبي شيبة⁽⁹⁾ وغيرهم قد نقلها عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد دوناً عن هذه الزيادة، فدل على بطلان الزيادة من جهة التفرد، وضعفها الداخل عليها من علي بن زيد الذي قال عنه الهيثمي: "سوء الحفظ"⁽¹⁰⁾.

وبهذا يتأكد ويترجح المراد بالعدد في الحديث التوسعة، ولا يتفق مع المقدمات المطروحة إرادة الحصر في عدد معين.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: "وخير برهان على أن دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها أن الصحابة - وهم أكثر الناس معاناة للمشكلة - كانوا يتقبلون الأمر على أنه من باب التوسعة

1 (الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي 3 / 131).

2 (مسند الإمام أحمد بن حنبل 1 / 233، 282، 291، 86 / 3، 214، 265 وغيرها).

3 (باختصار، مقال بعنوان: "تحرير مسائل الأحرف السبعة" للشيخ صالح بن سليمان الراجحي، في ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية).

4 (جامع البيان 1/100).

5 (تفسير الطبري 1/43).

6 (مسند أحمد 34/70).

7 (مسند البزار 9/91).

8 (مشكل الآثار للطحاوي 8/126).

9 (المصنف لابن أبي شيبة 6/138).

10 ("جمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيثمي 7/151).

والتيشير، كما حدثهم دائماً رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت دلالاته تتسع يوماً بعد يوم، كلما جد جديد في محيط الدعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة، يحمل معه تقاليد لهجية غريبة يقرأ بها القرآن، ويتسع لها دائماً مدلول الأحرف السبعة⁽¹⁾.

المبحث الثالث: معنى الأحرف في حديث الإذن:

لقد اهتم الأئمة بتفسير الأحرف في الحديث اهتماماً بالغاً أكثر من اهتمامهم بأي لفظ من متعلقه، وما ذاك إلا أن قوماً صرفوا دلالة الحديث ومعناه إلى غير اختلاف القراءة، كتفسير الأحرف بالحلال والحرام والمحكم والمتشابه، والأمثال، والأمر والزجر.

مستدين في ذلك على قول النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود رضي الله عنه: "إن الكتب تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، وحرام، ومحكم ومتشابه، وضرب أمثال، وأمر، وزاجر، فحلال حلاله، وحرام حرامه، وأعمل بمحكمه، وقف عند متشابهه، واعتبر أمثاله، فإن كلاً من عند الله، وما يتذكر إلا أولو الأبواب"⁽²⁾.

فاستتار ذلك غيرة أئمة الإقراء وممن لهم صلة بعلم القراءات، تارة بالذود عن معنى الحديث والاستدلال في استظهار مدى تعلقه بالقراءة واتصاله، وتارة بحصر الأحرف السبعة ضمن وجوه اختلاف القراءات سداً للذريعة.

يقول ابن عبد البر: "قد رده -أي حديث ابن مسعود- من أهل النظر، منهم أحمد بن عمران، قال: من أوله بهذا فهو فاسد، لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنه حلال كله، أو حرام كله، أو أمثال كله، حكاة الطحاوي عنه أنه سمعه منه، وقال: هو كما قاله"⁽³⁾.

(1) "تاريخ القرآن" لعبد الصبور شاهين ص 67.

(2) أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (26/9)، والقاسم بن سلام في "فضائل القرآن" من طريق راشد بن سعد مرفوعاً (100/1)، والطبري في تفسيره من طريق القاسم بن عبد الرحمن موقوفاً عن ابن مسعود. قال ابن عبد البر: "هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت". "التمهيد" لابن عبد البر (276/8).

(3) "البرهان في علوم القرآن" للزركشي (216/1).

ويقول ابن قتيبة (ت: 276هـ): "وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا: السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة. وقال قوم: حلال، وحرام، وأمر، ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال. وليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل ... إلى أن قال: "وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى: (هُؤْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) [هود: 78] و(أَطْهَرَ لَكُمْ)، و(هَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) [سبأ: 17] و(هَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكُفُورُ)، و(يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ) [النساء: 37] و(بِالْبُخْلِ)، (فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) [البقرة: 280] و(مَيْسَرَةٌ).

والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها، ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) [سبأ: 19] و(رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا)، و(إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ) [النور: 15] و(تَلَقَّوْنَهُ)، و(ادَّكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف: 45] و(بعد أمة).

والوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها، بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو قوله: و(انظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا) [البقرة: 259] و(نُنشِرُهَا)، ونحو قوله: (حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ) [سبأ: 23] و(فَزِعَ).

والوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها، نحو قوله: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زُقِيَّةً) و(صَيِّحَةً) [يس: 29] و(كَالصَّوْفِ الْمَنْفُوشِ)، و(تَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ) [القارعة: 5].

والوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله: (وطلع منضود) في موضع و(طَلَحٍ مَّنضُودٍ) [الواقعة: 29].

والوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ) [لق: 19]، وفي موضع آخر: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ).

والوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو قوله تعالى: (وما عملت أيديهم)، (وما عملته أيديهم) [يس: 35]، ونحو قوله: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) [لقمان: 26]، و(إن الغني الحميد). وقرأ بعض السلف: إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً أَنْثَى [ص: 23]، وَإِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أَظْهَرَكُم عَلَيْهَا [طه: 15]"(1).

وقد تبع ابن قتيبة في هذا التوجه الإمام الباقلاني (ت: 403هـ)⁽²⁾، والرازي (ت: 606هـ)⁽³⁾، وابن الجزري (ت: 833هـ)⁽⁴⁾، مع اختلافات يسيرة في تعيين الوجوه، وهو ما اعتبره بعض الأئمة من المآخذ على هذه الأقوال، لأنه ليس واحد منها يمكن أن تقطع به الدلالة.

وكما يرى فإن التوجه إلى تفسير الأحرف بسبعة أبواب من الكلام العربي نشأ في القرن الثالث الهجري تقريباً، ولم يكن ذلك عند المتقدمين، ودرج وشاع هذا المعنى عند أئمة الشأن، ولاقى استحساناً كبيراً، رغم أن هؤلاء الأئمة لم يهملوا الإشارة إلى دلالة الحرف اللغوية قبل الشروع في الاجتهاد في تعيين الوجوه كما سيذكر، غير أن أهل العلم ممن جاء بعدهم قصر دلالة الحديث على هذه الوجوه دون اعتبار المعنى اللغوي للحرف.

يقول الأستاذ الدكتور ناصر القثامي: "جعل مفهوم الأحرف السبعة محصوراً في أوجه الخلاف في القراءات هو ما ذهب إليه عدد من العلماء المتقدمين، ولقي شهرة ورواجاً عند كثير من المتأخرين"⁽⁵⁾.

ولا شك أنه اجتهاد مستند على استقرار القراءات الثابتة عن الصدر الأول، ولكنه في المقابل حصر لمعنى الأحرف بغير مخصص من دليل شرعي.

(1) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص 29-32.

(2) "الانتصار للقرآن" للباقلاني ص 385-388.

(3) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (27/1).

(4) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (26/1).

(5) "القول العمم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما" ص 124.

يقول أبو شامة: "وهذه الطرق المذكورة في بيان وجوه الأحرف السبعة في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة، إذ لا دليل على تعيين ما عينه كل واحد منهم، ... ثم لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكره من الضوابط ..."(1).

ويقول أبو الفضل الرازي منتقداً قول ابن قتيبة في تعيين المقصود بالأحرف السبعة: "فإنه قد تتطع فيما تمحل للأحرف السبعة من الوجوه، وذلك لأنه ركب طريقاً فيما خرج لها من الوجوه يعسر ارتياؤها على النحارير من الكتاب المستبطين غوامض ما في الخطوط، فكيف على الأمي الذي لا يعرف الكتابة بحال، وهو ما ذكره ابن قتيبة في تأويل الأحرف السبعة من نحو حركات البناء والإعراب وإعجام الكلم وإزالة صورته من الكتاب، وغير إزالته على ما مضى له، فلو ابتغى أمي أن يقف على ما خرج من الوجوه الأحرف السبعة لما وقف عليه أبداً، وكان ملازمته الحرف الواحد أيسر عليه من تتبع تأويلها على الصفة التي ذكرها، وذلك أشبه بالتضييق منه بالتوسيع، بعد أنها لم ترد إلا للتوسعة والترخيص"(2).

وفي معرفة السبب الذي دفع الأئمة إلى هذا التوجه وانتهاجه يرفع العتب عنهم، ويوجب لهم العذر فيما تكلفوه من الحصر والبيان، وذلك أن الأئمة لما كان من التناول على الحديث من غير أهله، تصدوا لهذه التوجهات بحصر الأحرف في سبعة أبواب من أبواب الكلام العربي، معتمدين في ذلك على استقراء القراءات القرآنية الثابتة عن الصدر الأول.

أما عن تفسير الأئمة ممن سبقوا ابن قتيبة للحرف، فكان يؤول باللغات، يقول أبو عبيد (ت:224هـ): "والأحرف لا معنى لها إلا اللغات"(3).

وعن أبي بكر الأزدي يقول: سمعت أبا حاتم سهل السجستاني يقول: "معنى سبعة أحرف: سبع لغات من لغات العرب"(4).

(1) "المُرشد الوجيز" لأبي شامة ص 127.

(2) "معنى قول النبي: أنزل القرآن على سبعة أحرف" ص 111.

(3) "فضائل القرآن" لأبي عبيد ص 346.

(4) "المُرشد الوجيز" لأبي شامة ص 94.

يقول أبو عمر: "وأكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أنزل القرآن على سبعة أحرف" سبع لغات، وقالوا: هذا لا معنى له؛ لأنه لو كان كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر؛ لأنه من كانت لغته شيئاً قد جبل وطبع عليه وفطر به لم ينكر عليه"⁽¹⁾.

ثم فسرها ابن جرير الطبري (ت:310هـ) بالكلمات المترادفة في اللغة الواحدة، يقول: "بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن، هنّ لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلمّ، وأقبل"⁽²⁾.

يقول أبو عمر: "إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعالى وهلم، وعلى هذا أكثر أهل العلم"⁽³⁾.

ثمّ لما كثرت الاجتهادات في تفسيرها، واختلط الخلاف وتفرع دون استظهار أصل يستند إليه من دليل صريح في معنى واحد دون أن يحتمل سواه، فقد نشأ إزاءه فكر آخر، وهو ما ذهب إليه بعض الأئمة من جعل حديث الأحرف السبعة من المتشابه الذي لا يدرى تأويله، ولا يعرف معناه.

يقول السيوطي (ت:911هـ): "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف... والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله"⁽⁴⁾.

وقد علل ابن سعدان السبب في كون معنى الحديث مشكل بأن (الحرف) مشترك لفظي، فجاز فيه من المعاني الكثيرة ما يمنع من تخصيصه بأحدها، يقول: "أنه من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأن العرب تسمي الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضاً المعنى، والجهة"⁽⁵⁾.

وبالرجوع إلى واقع الرواية، والأحداث التي لا يست حديث الإذن ولا مسته لا نجد أن الحديث مشكل إلى هذا الحد، إذ استطاع به النبي صلى الله عليه وسلم حل الإشكال بين المتخاصمين، وتمكن من القضاء على النزاع بمجرد الإخبار أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.

(1) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 102-103.

(2) "تفسير الطبري" (58-57/1).

(3) "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 103.

(4) "زهر الربي شرح سنن النسائي" للسيوطي (150/1).

(5) انظر "المرشد الوجيز" لأبي شامة ص 93، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي (213/1).

ولا شك في أن كل ما ذكره الأئمة في تفسير الأحرف على هذا النحو لا يعطي الدلالة اللغوية الحقيقية لمعنى الأحرف في الحديث.

وقد أورد بعض الأئمة السابقون في دلالة الحرف اللغوية معنيين، هما من أقرب ما يكون دلالة للمعنى المراد في الحديث، يقول ابن قتيبة:

"والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكاملها.

ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمته، يعنون في قصيدته. والله جل وعز يقول: وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ [التوبة: 74]، وقال: وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى [الفتح: 26]، وقال: (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ، إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) [الصافات: 171]، [173].

وقال: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ [الحج: 11]، أراد سبحانه وتعالى: من الناس من يعبد الله على الخير يصيبه من تثمير المال، وعافية البدن، وإعطاء السؤل، فهو مطمئن ما دام ذلك له، وإن امتحنه الله تعالى بالألواء في عيشه، والضراء في بدنه وماله، كفر به.

فهذا عبد الله على وجه واحد، ومعنى متحد، ومذهب واحد، وهو معنى الحرف. ولو عبد الله على الشكر للنعمة، والصبر للمصيبة، والرضا بالقضاء - لم يكن عبده على حرف⁽¹⁾.

(1) "تأويل مشكل القرآن" لابن قتيبة ص 30-31.

تابعه الإمام أبي عمرو الداني، يقول: "والحرف قد يراد به: الوجه، بدليل قوله تعالى: (ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه)، فالمراد بالحرف ههنا الوجه الذي تقع عليه العبادة ...

فلهذا سمي النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى: أن كل شيء منها وجه على حدته غير الوجه الآخر.

الوجه الثاني من معنى الأحرف: أن يكون صلى الله عليه وسلم سمي القراءات أحرفاً على طريق السعة، كنحو: ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه ... فلذلك سمي النبي صلى الله عليه وسلم القراءات أحرفاً، وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غير نظمه ...، فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها حرفاً على عادة العرب في ذلك⁽¹⁾.

وإطلاق الحرف في اللغة لم يقتصر على هذين المعنيين⁽²⁾، غير أن سياق الحديث لا يصلح حمله إلا على أحد هذين المعنيين الذين ذكرهما الإمامين الجليلين ابن قتيبة وأبي عمرو الداني.

وكان لزاماً في بيان المعنى المراد من الحديث بعينه تحقيق القول فيهما.

وقد رجح الرازي المعنى الأول، يقول: "أجمع على أن الأحرف من قوله عليه الصلاة والسلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف) هي الأوجه، وليست حروف التهجي، ولا حروف المعاني"⁽³⁾.

ولكن في الحقيقة أن حمل الحديث على معنى الجانب والجهة والوجه بعيد، فكيف ينزل القرآن على سبعة جوانب أو جهات أو أوجه، وهذا يقتضي حصره على عدد معين، وتفسير العدد على حقيقته يمنعه واقع الرواية كما تقرر ذلك سلفاً، ولعل حمل دلالة الأحرف عليه هو ما دفع الأئمة إلى القول بأن هذه الأحرف منصوصة، أو أن المراد بالعدد على حقيقته!

(1) "الأحرف السبعة" لأبي عمرو الباني ص 28.

(2) الحرف في اللغة يصدق على معان كثيرة، فقد يقع:

-على الطرف، يقول الجوهري: "حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد".

-ويقع على الجانب، ففي حديث ابن عباس: أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف: أي على جانب.

-ويقع على الناحية، روى الزهري عن أبي الهيثم قال: "أما تسميتهم الحرف حرفاً، فحرف كل شيء ناحيته، كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره".

-ويقع على الحروف الواحد من حروف الهجاء. انظر "لسان العرب" لابن منظور (42-41/9).

(3) "معاني الأحرف السبعة" للرازي ص 275.

إن حديث اختلاف عمر مع هشام بن حكيم يقول فيه عمر رضي الله عنه: (سمعت هشاماً يقرأ على حروف كثيرة)، ولو فسر الحرف بالوجه لم يصح حمل قول عمر عليه، فكيف يكون هشام قد قرأ على أوجه كثيرة، إذ الوجه يطلق على الشيء بكماله في أحد أحواله، كما هو في أصله اللغوي الذي فسر به قول الحق: (ومن الناس من يعبد الله على حرف).

يقول ابن الجزري: "وكلا الوجهين محتمل، إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله صلى الله عليه وسلم: سبعة أحرف، أي: سبعة أوجه وأنحاء.

والثاني: محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضي الله عنه في الحديث: سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفاً لم يكن نبي الله صلى الله عليه وسلم أقرئها، فالأول غير الثاني"⁽¹⁾.

وهذا يكفي في صرف الدلالة اللغوية في الحديث عن معنى الجانب أو الجهة، لأنه لا يتسق مع تبدل مكان الحرف في أحاديث الباب، وإن كان المعنى المذكور هو الأصل في معنى الحرف.

أما المعنى الآخر الذي نكره الإمامان الكبيران هو أن العرب تطلق الحرف على الواحد من حروف الهجاء، وتطلقه على الحروف المجتمعة توسعاً كعادتها في الكلام.

وبهذا المعنى جزم الباقلائي إذ لم يذكر غيره في تفسير الأحرف، يقول: "فما وجه تسمية هذه الوجوه في القراءات حرفاً؟

يقال لهم: قد نبهنا على جواب هذا فيما سلف، وذلك أنه قد ثبت أن العرب تسمي الشيء باسم ما هو منه وما قارنه وجاوره، وكان بسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق، وتسمي الجملة باسم البعض منها، وتسمي القصيدة والخطبة والرسالة كلمة، وتسمي الكلمة التامة حرفاً، فنقول: (ألم) حرف على ما قلناه من قبل، وإذا كان ذلك كذلك، جاز أن يسمي النبي صلى الله عليه وسلم الكلمة التامة والقراءة الطويلة حرفاً، على تأويل أن منها وفيها حرفاً يغير كلمة وحالة في القراءة، فيقرأ مرة بالفتح ومرة بالضم، أو أن سبب هذه القراءة حرفاً يُثبَّت تارة فيها وتارة ينقص، أو أن منها حرفاً مرة يقرأ على ما هو به، ومرة يُقلب إلى غيره ويبدل بسواه، أو أن منها حرفاً تُقدم في القراءة، ومرة تُؤخر، وتسمى الحروف حرفاً وتريد به جنس الحرف"⁽²⁾.

(1) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (24/1).

(2) "الاتصار للقرآن" للباقلاني ص 390.

ولكن الحرف في استعمال العرب يطلق على الكلمة دون إرادة المبالغة في تسمية الشيء بما هو جزء منه، وإلى هذا المعنى أشار علي بن مطاوع في كتابه "اللؤلؤ والمرجان"، واستدل عليه بالتنظير بين حديث ابن مسعود (لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف)⁽¹⁾ وبين حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف، في أن العرب تطلق الحرف وتريد منه الكلمة، يقول: "إن المراد بالحرف اللفظ المفرد في كلام العرب سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً ... إذ لا فرق في المعنى بين الحرف في حديث ابن مسعود، وبين الحرف في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن القرآن أنزل على سبعة أحرف) لأنهما متماثلان، وقائلهما واحد، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، والتفريق بين معاني الألفاظ المتماثلة تحكم بغير دليل"⁽²⁾. وقد توصل إلى ذلك بعد أن ساق جملة من أقوال الأئمة في معنى الحرف من حديث ابن مسعود.

يقول ابن الجزري: "وقد سألت شيخ الإسلام ابن كثير رحمه الله تعالى، ما المراد بالحرف في الحديث؟

فقال: الكلمة، لحديث ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف، وهذا الذي ذكره هو الصحيح، إذ لو كان المراد بالحرف حرف الهجاء لكان ألف بثلاثة أحرف، ولام بثلاثة، وميم بثلاثة، وقد يعسر فهم بعض الناس، فينبغي أن يتقطن له، فكثير من الناس لا يعرفه، وقال لي بعض أصحابنا الحنابلة إنه رأى هذا في كلام الإمام أحمد رحمة الله عليه منصوصاً، والله أعلم"⁽³⁾.

(1) الحديث بتمامه، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من استمع حرفاً من كتاب الله عز وجل طاهراً كُتبت له عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفعت له عشر درجات، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله قاعداً كُتبت له خمسون حسنة، ومحيت عنه خمسون سيئة، ورفعت له خمسون درجة، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة قائماً كُتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، ورفعت له مائة درجة، ومن قرأه مخمماً كُتبت له عند الله دعوة مستجابة معجلة أو مؤخرة. أخرجه ابن الجزري في "النشر في القراءات العشر" (454/2).

(2) "اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن" لعلي بن مطاوع آل عقيل ص 118.

(3) "النشر في القراءات العشر" (454/2).

ويقول الباقلاني: "ويبين ذلك أيضاً ويوضحه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما أخبر على وجه الترغيب بأن للقارئ بكل حرف عشر حسنات بين ذلك وفسره، فقال: (أما إني لا أقول الم حرف، ولكن ألف حرف ولام وميم حرف) فتبين أنه أراد بذلك الصور المقطعة من حروف المعجم التي هي اب ت ث، لئلا يظنوا أنه أراد بذلك الحروف الكلمة المنظومة التامة من حروف كثيرة، ولو لم تُسم الكلمة عندهم حرفاً، لم يكن لهذا التفسير معنى، وكل هذا يوضح عن أن الكلمة تسمى في اللغة حرفاً، وكذلك الكلمة قد استعملت عندهم في أقل الكلام وأكثره، واستعملت في القصيدة بأسرها والخطبة بطولها والرسالة بتمامها⁽¹⁾.

ويقول ابن تيمية: "وأما تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: هل، وب، فهو اصطلاح مختص ببعض النحاة، وليس هذا من لغة العرب أصلاً، وإنما تسمي العرب كل هذه المفردات حروفاً"⁽²⁾.

ويؤكد هذا المعنى ويقويه استعمال الحرف في معاجم اللغة، فإن كان من الجيد الرجوع لدلالات الكلمة في المعاجم اللغوية للكشف عن المعنى، فإن الأجود منه استقراء استعمال الحرف في إطلاقاته في لغة العرب لتحديد المعنى وتعيينه، يقول الشاطبي: "لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن والسنة من معرفة عادات العرب في أقوالها، ومجاري عاداتها حالة التنزيل من عند الله والبيان من رسوله صلى الله عليه وسلم؛ لأن الجهل بها موقع في الشبه والإشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة"⁽³⁾.

ويقول في موضع آخر: "لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرْفٌ مُستمرٌ فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثم عُرْفٌ، فلا يصح أن يُجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جارٍ في المعاني والألفاظ والأساليب"⁽⁴⁾.

(1) "الانتصار" للباقلاني ص 374.

(2) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (454/2).

(3) "المواقفات" للشاطبي 44/2.

(4) "المواقفات" للشاطبي 56/2.

وقد أطلق اللغويون الحرف على اللفظ المكون من عدة حروف مرادفاً لمعنى الكلمة، ولم يقتصر استعماله على الصدر الأول، فمن ذلك:

يقول الأزهري: أشخ الرجل يأشخ، وهو رجل أشحان، أي غضبان: "هذا حرف غريب"⁽¹⁾.
ويقول أبو منصور: مريض مُستأخذ أي مستكين لمرضه: "هذا حرف مصحف، والصواب المسأخذ، بالذال"⁽²⁾.

ويقول أبو عمرو: سألت رجلاً من هذيل عن حرف غريب فقال: هذا كلام عُفمي، يعني أنه من كلام الجاهلية لا يعرف اليوم"⁽³⁾.

ويقول ابن منظور: "وروي عن الفراء أنه قال: لم نسمع بأسماء بنيت من أفعال إلا هذه الأحرف: البسمة، والسَّبْحة، والهَيْللة، والحوقة..."⁽⁴⁾.

ويقول الجوهري: "(إذن) حرف مكافأة وجواب"⁽⁵⁾.

ويقول ابن الأثير: "(مهما) حرف من حروف الشرط التي يجازى بها"⁽⁶⁾.

ويقول ابن منظور: "وفي حرف عبد الله بن مسعود (فأما اليتيم فلا تكهز)"⁽⁷⁾.

ف نجد أن التعبير بالحرف لإرادة الكلمة هو ما درج عليه استعمال الأولون للحرف عند تعلقه بالكلام والألفاظ، وهذه هي الدلالة الحقيقية لمعنى الحرف في الحديث، وهذا ما يسميه الأصوليون الاستدلال العرفي، بمعنى أن الكلمة تصح في اللغة العربية في إطلاقها على عدة أشياء، لكن الاستدلال العرفي هو الذي يحكم فهم العقل والقلب، إلى معنى معين، ولذلك يصح في هذه المسألة تغليب الحقيقة العرفية على الحقيقة اللغوية.

وقد شاع استعمال الحرف في كتب القراء على إرادة الكلمة، فمن ذلك:

يقول الإمام الشاطبي في ذكر مواضع إبراهيم:

"وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً ... أَخِيرًا وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزِيلًا

وَفِي مَرِيَمَ وَالنَّحْلِ حَمْسَةٌ أَحْرَفٍ ... وَأَخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزَلًا"⁽⁸⁾.

(1) "لسان العرب" لابن منظور (404/2).

(2) "لسان العرب" لابن منظور (70/2).

(3) "لسان العرب" لابن منظور (414/12).

(4) "لسان العرب" لابن منظور (403/2).

(5) "لسان العرب" لابن منظور (13/13).

(6) "لسان العرب" لابن منظور (565/12).

(7) "لسان العرب" لابن منظور (612/4).

(8) "حز الأمانى ووجه التهاني" للشاطبي ص 39.

ويقول ابن الجزري في إدغام الواو في الواو: "الواو نحو: (هُوَ وَالَّذِينَ)، (هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ) مما قبل الواو مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحو (وَهُوَ وَلِيَّهُمْ)، و(الْعَفْوُ وَأُمْرٌ) مما قبلها ساكن، وجملته خمسة أحرف، تنمة ثمانية عشر حرفاً⁽¹⁾.

وهذا المعنى الذي أرجحه في معنى الأحرف في أحاديث الباب إن تعلق الأمر بالألفاظ دون الأحوال، وهو الذي يصح حمل دلالات الأحاديث جميعاً عليه دون استثناء، ومنه اشتق معنى من معاني التغيير للدلالة على تبديل كلمه في قول الله عز وجل في حق أهل الكتاب (يحرّفون الكلم عن مواضعه) [النساء:46] أي: يغيرون لفظ كلماته ليتغير المعنى وفق ما يشتهون ويريدون.

يقول الأزهري: "وإذا مال الإنسان عن شيء يقال: تحرف وانحرف واحرورف ... وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره"⁽²⁾.

ومما يحسن التنبيه عليه أن معنى الحرف بعد ذلك توسع وتطور في عرف القراء ليدل على أوجه القراءة، يقول ابن سيده: "والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه"⁽³⁾.

ويقول ابن منظور: "وكل كلمة تُقرأ على الوجه من القرآن تسمى حرفاً، تقول هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود"⁽⁴⁾.

يقول ابن جرير الطبري: "وحرفه: قراءته، وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان"⁽⁵⁾.

(1) "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري (282/1).

(2) "لسان العرب" لابن منظور (43/9).

(3) "لسان العرب" لابن منظور (41/9).

(4) "لسان العرب" لابن منظور (41/9).

(5) "تفسير الطبري" (52/1).

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على مخرج الناس من الظلمات إلى النور، ومن سار على هديه واقتفى آثاره صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم الدين، أما بعد:

أحسب أنني اجتهدت في تتبع اختلاف السلف في ألفاظ الحديث وجمعها جمعاً مستوفياً، ومناقشتها مناقشة علمية متجردة، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله من كل ذنب وخطيئة إنه كان غفاراً.

أهم النتائج، والتوصيات:

أولاً: أهم نتائج البحث:

- 1 حُمِلَ الإنزال في الحديث عند المتقدمين على المعنى الحقيقي وهو النزول من علو إلى سفلى، وحُمِلَ عند بعض المتأخرين على معنى مؤول بمعنى القضاء والقسم.
- 2 المنهج الذي ارتضاه السلف في تفسير الإنزال هو حمله على المعنى الحقيقي.
- 3 جعل أبو عبيد الإنزال وصفاً للقرآن، وجعله ابن قتيبة وصفاً لحروف القرآن، بينما ذهب الرازي إلى نزوله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، فكان وصفاً للقرآن وحروفه معاً.
- 4 ذهب جماعة من أهل العلم إلى تقدير محذوف في الحديث، على هذا الشرط أو على هذه التوسعة، وهو معنى جديد في بابه، نشأ في أوائل القرن الخامس الهجري تقريباً.
- 5 بحسب الدراسة فإن السبب الذي أدى إلى اختلاف الأئمة في عائد الإنزال هو إخبار جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم بهذا النزول وهو في حادثة الإنزال، وفي طور طلب التوسعة، فدل على نزول مسبق، كان هو المقصود في الخبر.
- 6 من جعل الإنزال وصفاً للحروف فعلى اعتبار الحكاية عما يستقبل من الزمان، وهو أسلوب تكرر في الوحيين.
- 7 جرى استعمال الأرقام في الكتاب والسنة على إرادة التكرير مرة، وعلى إرادة العدد على حقيقته مرة كعادة العرب في الكلام.
- 8 من متلازمة حمل العدد على حقيقته في الحديث ورود مواطن الخلاف على سبعة وجوه، وهذا مما لا يمكن تحققه في جميع مواطن الخلاف.

9 العدد في حديث الإذن غير مراد على حقيقته، وجيء به للمبالغة في التكثير تناسباً مع رحمة الله على عباده في فتح أبواب التيسير على الأمة.

10 تعددت استعمالات الحرف في اللغة، وقد أقرت الدراسة أن المقصود منه في الحديث المعنى المرادف لما عرف عند النحويين بالكلمة، وقد أثر عن العرب استعماله في هذا المعنى.

ثانياً: أهم التوصيات:

إنَّ بعض ما ينشر في كتب أهل العلم ما هو إلا اجتهادات وآراء وتصورات لا حقائق ثابتة، وفي تصحيح الروايات المتعارضة وقبولها بالجملة ضرب من التكلف، وتحميل لما لا يحتمل، وهذا منهج بعض المتأخرين أمام الكم الكئيب من أقوال الأئمة المتقدمين، فتجدهم يعرجون على المسائل، وينوهون على الخلاف الدائر، ثم ينضم الواحد منهم إلى أحد فريقين دون محاولة القطع في المسائل والبحث عن القرائن.

وكان الأولى:

1 توجيه جهود الباحثين إلى تسخير هذا التعارض لتدقيق النصوص في محاولة الجمع بينها أولاً، فإن كان التعارض تعارضاً حقيقياً يستحيل الجمع فيه، فيلجأ حينئذ إلى الترجيح حسب المعطيات والقرائن، وقد أحب هذا المنهج ثلثة من السلف رحمهم الله، ولم يوفق له الكثير.

2 لفت نظر للمتخصصين في القرآن وعلومه إلى التوجه نحو حسم قضايا الخلاف، والترجيح بين المسائل بتجرد علمي وتحريير دقيق، خاصة فيما يتعلق بالخلافات المصطلحية أو التاريخية التي حفت قضايا القرآن والأحرف السبعة،

فهرس المصادر والمراجع

- 1-الإبانة عن أصول الديانة، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (المتوفى: 324هـ)، المحقق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1397.
- 2-الإتقان في علوم القرآن، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.
- 3-الأحرف السبعة للقرآن، للإمام أبي عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: عبد المهيم طحان، الناشر: دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.
- 4- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 5-إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، المؤلف: مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: 1356هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثامنة - 1425 هـ - 2005 م.
- 6-الانتصار للقرآن، المؤلف: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: 403هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى 1422 هـ - 2001 م.
- 7-الإيضاح في القراءات، لأحمد بن أبي عمر الأندراي (المتوفى بعد 500هـ)، دراسة وتحقيق: منى عدنان غني، رسالة دكتوراة مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة تكريت 1423هـ.
- 8- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420هـ.
- 9-البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

- 10- تاريخ المدينة لابن شبة، المؤلف: عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (المتوفى: 262هـ)، حققه: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، عام النشر: 1399 هـ.
- 11- تأويل مشكل القرآن، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 12- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
- 13- تفسير أسماء الله الحسنى، المؤلف: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: 1376هـ)، المحقق: عبيد بن علي العبيد، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ.
- 14- التفسير الحديث [مرتب حسب ترتيب النزول]، المؤلف: دروزة محمد عزت، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، الطبعة: 1383 هـ.
- 15- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب عام النشر: 1387 هـ.
- 16- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- 17- حديث الأحرف السبعة، دراسة لإسناده ومنتها واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، المؤلف: د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1423هـ-2002م.
- 18- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، المؤلف: أبو الحسن عبد العزيز بن يحيى بن مسلم بن ميمون الكناني المكي (المتوفى: 240هـ)، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1423هـ/2002م.
- 19- الدراية في علم القراءات، للأستاذ الدكتور سامي محمد عبد الشكور، بحث منشور إلكترونياً.

- 20- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المؤلف: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (المتوفى: 1270هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ.
- 21- زهر الربى شرح المجتبى السيوطي المطبعة الميمنية.
- 22- شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983م.
- 23- شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: 792هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، 1417 هـ - 1997م.
- 24- صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، الطبعة: الأولى - 1415هـ.
- 25- الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
- 26-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- 27-فتح البيان في مقاصد القرآن، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: 1307هـ)، عني بطبعه وقدّم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، عام النشر: 1412 هـ - 1992م.

- 28- الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- 29- فضائل القرآن للقاسم بن سلام، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
- 30- القول العميم في مسائل حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما، للأستاذ الدكتور ناصر بن سعود القثامي، إصدارات الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، تبیان، الطبعة الأولى 1436هـ - 2015م.
- 31- كتاب المصاحف، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: 316هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
- 32- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
- 33- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (المتوفى: 427 هـ)، أشرف على إخراجهم: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (21) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص 15)، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة 34- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1436 هـ - 2015م.
- 35- اللؤلؤ والمرجان في معنى ما أنزل على سبعة أحرف من القرآن، تأليف: علي بن مطاوع آل عقيل، الناشر: دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى 1424 هـ - 2004م.
- 36- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.
- 37- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، المؤلف: فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البديري السامرائي، الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة: الثالثة، 1423 هـ - 2003 م.
- 38- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م.

- 39- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1422هـ.
- 40- محاسن التأويل، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - 1418 هـ.
- 41- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، المحقق: طيار آتي قولاج، الناشر: دار صادر - بيروت، سنة النشر: 1395 هـ - 1975م.
- 42- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 43- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، المؤلف: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (المتوفى: 1377هـ)، المحقق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
- 44- معاني الأحرف السبعة، تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود، المؤلف: شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي (المتوفى: 454هـ)، دار النوادر، الطبعة: الأولى، 1433هـ - 2012م.
- 45- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
- 46- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 47- المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.

- 48- المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، المؤلف: الدكتور محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة، قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة)، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- 49- النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].
- 50- نواسخ القرآن، المؤلف: الحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، المراجع: الداني بن منير آل زهوي، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، الطبعة: 1439 هـ - 2018 م.
- 51- وظيفة الصورة الفنية في القرآن، المؤلف: عبد السلام أحمد الراغب، الناشر: فصلت للدراسات والترجمة والنشر - حلب، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.